

نقد ورقة بحثية من حيث اختبار صحة
الفروض
اسم الباحث:
ماجد سعد القرني
اسم المقرر:
دراسات نقدية ١



تأثير التقنية على وسائل الإثبات الرقمية في
النظام السعودي (دراسة تحليلية)

العنوان: تأثير التقنية على وسائل الإثبات الرقمية في النظام السعودي (دراسة تحليلية)
اسم الباحثة: بدور بنت خالد الكربي
سنة النشر: ٢٠٢٤

فروض البحث:

١. يسهم استخدام التقنية الحديثة في رفع مستوى الدقة والموثوقية في وسائل الإثبات الرقمية أمام القضاء السعودي.
٢. تؤدي التطورات التقنية إلى تعزيز حجية الأدلة الرقمية في النظام القضائي السعودي.
٣. تسهم التقنية الحديثة في تقليص الاعتماد على وسائل الإثبات التقليدية وتعزيز التحول نحو الإثبات الرقمي في النظام السعودي.
٤. يواجه تطبيق وسائل الإثبات الرقمية في النظام السعودي تحديات تقنية وتشريعية تحدّ من فاعليتها.
٥. يساهم تنظيم الإثبات الرقمي في النظام السعودي في تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن التقني وضمانات العدالة القانونية.

تحليل الفرض الأول الفرض:

"يسهم استخدام التقنية الحديثة في رفع مستوى الدقة والموثوقية في وسائل الإثبات الرقمية أمام القضاء السعودي».

الإيجابيات: الفرض واضح ومحدد من حيث العلاقة بين المتغير المستقل (استخدام التقنية الحديثة) والمتغير التابع (الدقة والموثوقية في وسائل الإثبات الرقمية). قابل للاختبار تجريبيًا أو استطلاعيًا من خلال دراسة حالات أو آراء الخبراء القضائيين. السلبيات/الملاحظات النقدية: يحتاج لتحديد نوع التقنية الحديثة المستخدمة، لأن مصطلح "التقنية الحديثة" عام وقد يشمل تقنيات متنوعة (مثل البلوكتشين، التوقيع الرقمي، الأدلة الإلكترونية). الفرض لا يوضح مستوى الدقة والموثوقية أو كيفية قياسهما، وهو ما قد يصعب إجراء اختبار كمي دقيق له.

تحليل الفرض الثاني الفرض:

"تؤدي التطورات التقنية إلى تعزيز حجية الأدلة الرقمية في النظام القضائي السعودي."»
الإيجابيات: يركز على أثر التطورات التقنية على الاعتراف القانوني بالأدلة الرقمية، مما يربطه مباشرة بالجانب التشريعي والقضائي.
يعكس الفرض علاقة سببية محتملة يمكن دراستها من خلال تحليل التشريعات الحديثة أو آراء القضاة.

السلبيات/الملاحظات النقدية: مصطلح "التطورات التقنية" واسع وغير محدد من الأفضل تحديد أمثلة ملموسة للتطورات (مثل أدوات التحقق الرقمية، نظم إدارة الأدلة).
كلمة "تعزيز" غامضة؛ يجب تحديد مؤشر واضح لحجية الأدلة (قبولها في المحكمة، أو ثقة القضاة فيها).

تحليل الفرض الثالث الفرض: "تسهم التقنية الحديثة في تقليص الاعتماد على وسائل الإثبات التقليدية وتعزيز التحول نحو الإثبات الرقمي في النظام السعودي.»

الإيجابيات: يدمج الفرض بين المتغير المستقل (التقنية الحديثة) والمتغيرات التابعة المتعددة (تقليص الاعتماد على الوسائل التقليدية + التحول نحو الرقمي)، ويعكس تطبيقًا عمليًا للتحول الرقمي.

السلبيات/الملاحظات النقدية: وجود متغيرين تابعين في نفس الفرض قد يربك التحليل، من الأفضل تقسيمه إلى فرضين منفصلين لكل تأثير.

يحتاج إلى معيار لقياس التحول نحو الإثبات الرقمي، مثل نسبة القضايا المعتمدة على الإثبات الرقمي مقارنة بالتقليدي.

تحليل الفرض الرابع الفرض: "يواجه تطبيق وسائل الإثبات الرقمية في النظام السعودي تحديات تقنية وتشريعية تحدّ من فاعليتها»
الإيجابيات: يعكس جانباً تحليلياً ونقدياً، ويركز على العقبات العملية والتشريعية، وهو مفيد لإعطاء الدراسة بعداً واقعياً.
قابل للاختبار من خلال الدراسات الميدانية أو تحليل النصوص القانونية والتقارير التقنية.
السلبيات/الملاحظات النقدية: غير محدد من حيث طبيعة التحديات التقنية والتشريعية، ما قد يؤدي إلى عمومية النتائج.
الفرض يدمج بين تأثيرين (التحديات التقنية + التحديات التشريعية) على "الفاعلية"، ما قد يحتاج لتوضيح طريقة قياس الفاعلية.

٥. تحليل الفرض الخامس الفرض: "يساهم تنظيم الإثبات الرقمي في النظام السعودي في تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن التقني وضمانات العدالة القانونية."»
الإيجابيات: يعكس فرضاً شمولياً يجمع بين الجوانب التقنية والقانونية، وهو مهم للسياسات التشريعية.
قابل للتحليل من خلال مراجعة التشريعات، السياسات، والمقارنة بين نظم الأمن الرقمي وضمانات العدالة.
السلبيات/الملاحظات النقدية: الفرض واسع جداً ويحتاج لتحديد معايير التوازن: هل يتم قياسه عبر قضاة، خبراء أمن، أم مؤشرات كمية؟
كلمة "يساهم" غير كمية، قد يصعب اختبارها بدقة دون مؤشرات واضحة.

الخلاصة النقدية العامة للفروض:
الإيجابيات: جميع الفروض مرتبطة بالموضوع الرئيسي (الإثبات الرقمي في السعودية) ويمكن ربطها بالمتغيرات القانونية والتقنية.
بعض الفروض تشمل جوانب واقعية وتحليلية مفيدة للدراسة، مثل التحديات والتنظيم والتوازن بين الأمن.

السلبيات:

بعض الفروض عامة جدًا أو تحتوي على مصطلحات غير محددة (مثل "التقنية الحديثة"، "التطورات التقنية"، "تعزيز").

بعض الفروض تحتوي على أكثر من متغير تابع، ما قد يعقد التحليل الإحصائي أو المنهجي.

الحاجة لتحديد مؤشرات قابلة للقياس لكل فرض، سواء كانت كمية أو كيفية، لضمان صرامة المنهج العلمي.